

دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية

Econometric study of the determinants of investment deposits in Saudi Islamic banks

إعداد الباحث/ عبد الله يحيى علي الريثي

طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: zhoan2011@hotmail.com

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على محددات الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية، وبيان مدى تأثير النشاط الاقتصادي ككل، وأثر أنشطة المصارف التقليدية على حجم الودائع في المصارف الإسلامية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي القياسي بصياغة نموذجين قياسيين لاختبار فرضيات الدراسة، ويعتمد هذا النموذج على طريقة المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel-data) وباستخدام نموذج البانل الديناميكي (Panel ARDL). أظهرت نتائج الدراسة ضعف معدل العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية مما أثر سلباً على حجم الودائع لأجل. كما بينت النتائج القياسية وجود تأثير إيجابي وذا معنى إحصائي عالي لحجم المصرف وعدد فروع المصارف الإسلامية على جذب الودائع لأجل، وتأثير سلبي لمتغير السيولة ولسعر الفائدة في البنوك التقليدية على حجم الودائع لأجل في المصارف الإسلامية.

أهم توصيات الدراسة: قيام المصارف الإسلامية السعودية بوضع استراتيجية للاستثمارات المالية ذات مردودية عالية تمكنها من تحفيز الأفراد على توجيه مدّخراتهم المالية نحو الودائع الاستثمارية ومن منافسة البنوك التقليدية. يمكن للمصارف الإسلامية تحقيق ذلك عن طريق انتهاج المضاربة والمشاركة كصيغ أساسية في عملياتها التمويلية والاستثمارية، والسعي إلى تأسيس كيانات مصرفية كبيرة (الإندماجات) قادرة على المنافسة ومواجهة المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الصيغ التمويلية. ومن التوصيات كذلك حاجة المصارف الإسلامية إلى وضع استراتيجية للتقليل من فائض السيولة الذي يحول دون تطور الودائع الاستثمارية ويمكن أن يساعده في ذلك وجود بنك مركزي يسهم في إيجاد أدوات وأسواق مالية قادرة على توفير السيولة على أسس شرعية.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الموارد المالية، الودائع الاستثمارية، المصارف الإسلامية، الهندسية المالية.

Econometric study of the determinants of investment deposits in Saudi Islamic banks

Abstract

The study aimed to identify the determinants of long-term bank deposits in Saudi Islamic banks, and to indicate the extent of the impact of economic activity as a whole, and the effect of traditional bank activities on the volume of deposits in Saudi Islamic banks. The present study used the standard experimental research design by formulating two standard models to test the hypotheses. These models depend on cross-sectional observations over time (Panel-data) and using the dynamic panel model (ARDL Panel).

The results of the study showed the weak rate of return on investment deposits in Islamic banks, which negatively affected the size of time deposits. The standard results also showed a positive and statistically significant effect of the size of the bank and the number of branches of Islamic banks on attracting time deposits, and a negative impact of the liquidity variable and the interest rate in conventional banks on the volume of time deposits in Islamic banks.

The most important recommendations of the study: The Saudi Islamic banks set up a more profitable investment strategy that enables them to motivate individuals to orient their financial savings towards investment deposits and to compete with traditional banks. Islamic banks can achieve this by adopting *mudharaba* and *musharaka* as basic forms in their financing and investment operations, and by seeking to establish large banking entities (mergers) that are able to compete and face the credit risks associated with these financing formulas. Among the recommendations is the need for Islamic banks to set up a strategy to reduce the excess of liquidity that prevents the development of investment deposits and can be helped by the presence of a central bank that contributes to the creation of financial instruments and markets capable of providing liquidity on a sharia- basis.

Keywords: Savings, Financial Resources, Investment Deposits, Islamic Banks, Financial Engineering.

1- مقدمة الدراسة

بينت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن النظام المالي يلعب دوراً مهماً في مساندة النمو الاقتصادي، فالنظام المالي يقوم بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي لديها فائض مالي وتحويلها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي لتستثمرها في مشاريع تساهم في زيادة الإنتاج والتشغيل. وفي نظام مالي موجه أساساً نحو المصارف (Bank Oriented System) حيث تعتمد الوحدات الاقتصادية على المصارف في تمويل احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية، لا بد أن تمتاز المصارف بالقدرة والكفاءة الاقتصادية في جمع المدخرات إذ لا يمكن التقدم في مجال التمويل دون اكتساب القدرة في الحصول على ودائع كافية من أصحاب الفوائض المالية التي تعتبر المادة الأولية لهذه الصناعة.

إن إشكالية الدراسة تكمن في إيجاد نموذج للوساطة المالية الإسلامية من جانب الالتزامات (الموارد) يتناسق مع الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل للمصرف الإسلامي (جانب الأصول). هذا النموذج للوساطة المالية قادر على جلب رؤوس أموال تقبل بمبدأ المخاطرة وقادرة على منافسة البنوك التقليدية التي تفرض وجودها على الساحة المصرفية، نظراً لعامل الضمان الذي تتصف به ودائعها وتعتبر منافساً ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية؛ وهذا الأمر يجعل المصارف الإسلامية مطالبة باستحداث منتجات استثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المودعين. ويكون ذلك من خلال فهم العوامل التي تؤثر على حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وهذا ما يستدعي صياغة وتقدير نماذج قياسية قادرة على إبراز المتغيرات التي تلعب دوراً في تحديد حجم إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية بصفة عامة وحجم الودائع الاستثمارية بصفة خاصة.

1-1- مشكلة الدراسة

المصارف الإسلامية لها أهداف استثمارية طويلة الأجل ولكن في الواقع العملي مدخلاتها قصيرة الأجل—سواء كانت حسابات جارية أو استثمارية—وتعامل معاملة الحسابات الجارية في حق السحب. وهذا يسبب مأزقاً بالنسبة للمصارف الإسلامية لأنها مطالبة حسب مبادئها التي اقيمت من أجلها في القيام باستثمارات طويلة الأجل بينما مدخلاتها قصيرة الأجل. إذن هي أمام خياران لا ثالث لهما: يتمثل الخيار الأول في تحويل الأسلوب الاستثماري طويل الأجل إلى أسلوب تجاري قصير الأجل بحثاً عن السيولة والربحية وهذا ما هو موجود في واقع المصارف الإسلامية اليوم (قاعدة توافق الأجل). أما الخيار الثاني فيتمثل في المحافظة على الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل ومحاولة إيجاد مدخلات تتلاءم مع هذه الأهداف عبر استحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل. وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في إيجاد حلول تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق أهدافها التنموية (الخيار الثاني). وذلك عبر الإجابة عن الإشكاليات التالية:

1. ما هي محددات الودائع طويلة الأجل في المصارف الإسلامية؟
2. ما هي المعوقات التي تحول دون وصول الموارد الادخارية طويلة الأجل؟
3. ما هو تأثير وجود مصارف تقليدية والظروف الاقتصادية الكلية على حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية؟

2-1- أهمية الدراسة.

إن تحقيق التنمية والنمو في الاقتصاد أو ما يعبر عنه بإعمار الأرض يتطلب الاستثمار في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل مثل مشاريع البنية التحتية أو المشاريع الصناعية أو المشاريع ذات الطابع التكنولوجي فكلها مشاريع لها قيمة مضافة كبيرة ولكن على المدى المتوسط والبعيد، وهذا النوع من المشاريع يتطلب رؤوس أموال ذات طابع استثماري أي لا يبحث أصحابها عن الربح الآني ويقبلون تحمل المخاطرة برؤوس أموالهم. والمملكة العربية السعودية وفي إطار الرؤية 2030 تحتاج الى موارد طويلة الاجل لتمويل المشاريع الصناعية الضخمة والمشاريع ذات الطابع التكنولوجي نظرا لدورها الفعال في التنمية الاقتصادية. ويعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية في تنمية واستقطاب هذه المدخرات ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه المصارف الإسلامية في المملكة فأنا نرى ضرورة وأهمية تعميق فهمنا للعوامل التي تؤثر على قرار الادخار في هذه المصارف ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

3-1- أهداف الدراسة.

تعتبر المصارف الإسلامية السعودية من اهم المصارف الخليجية من جانب حجم الأصول والموارد وبذلك تعتبر مادة متميزة لدراسة الحالة. وتهدف هذه الدراسة الى معرفة محددات الودائع المصرفية طويلة الاجل في المصارف الإسلامية السعودية ومن هذا الهدف الرئيسي تنبثق جملة من الأهداف الفرعية التي تسعى الدراسة لتحقيقها وهي:

- أ- التعرف على محددات الودائع المصرفية بصفة عامة لتعميق فهمنا لمحددات الادخار في النظام المصرفي الإسلامي.
- ب- بيان مدى تأثير خصائص المصرف الإسلامي (الربحية - حجم المصرف ...) على حجم الودائع طويلة الاجل.
- ج- معرفة ما إذا كان هناك أثر لأنشطة المصارف التقليدية على حجم الودائع في المصارف الإسلامية السعودية.
- د- بيان أثر النشاط الاقتصادي على الودائع في المصارف الإسلامية السعودية وألية تأثيره (تطور النظام المالي - النمو الاقتصادي - التضخم).

هـ- قياس مدى استقرار سلوك الادخار في المصارف الإسلامية السعودية.

4-1- منهج الدراسة.

في ضوء مشكلة الدراسة واهدافها سيعتمد الباحث على المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: والذي يعتمد على استقراء ما ورد في مصادر الفقه الإسلامي من قواعد وأحكام ذات صلة بالادخار الاستثماري والودائع طويلة الاجل بالإضافة الى تحليل محددات الإيداع وسلوك المودعين في المصارف الإسلامية السعودية في ظل وجود (نظام مالي مزدوج).

المنهج التجريبي القياسي: ويقوم على اختبار فرضيات الدراسة، بهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث بطريقة المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel-data) وعلى طريقة التقدير (Pooled Mean Group (PMG) و Mean Group (MG) واستعمال طرق تمكننا من قياس استقرار النموذج. للمصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة من 2008م إلى 2018م.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الدراسات السابقة.

1- (راجحة، 2016): هدفت الدراسة لاختبار أثر محددات الودائع على تنمية الادخار وقبول الودائع في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (2008-2012)، وذلك من خلال استخدام نموذج انحدار متعدد، وقد شمل النموذج عينة مكونة من ستة بنوك تجارية سعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الربح على الودائع ومتوسط دخل الفرد كان لهما تأثيرا موجبا على حجم الودائع لدى البنوك التجارية، ويعني ذلك أن ارتفاع هذه المتغيرات سيزيد من الودائع بين البنوك التجارية، ولم يكن للتضخم على الودائع ولنسبة الملكية أي تأثير على حجم الودائع لدى البنوك التجارية توصي هذه الدراسة بأن تقوم البنوك التجارية السعودية بإيلاء أهمية أكبر في انتهاز سياسات ثابتة ومستقرة و تسعير منتجاتها الادخارية، بحيث لا يكون هنالك تقلب كبير في العوائد التي تدفعها للمودعين لديها، بالتالي ضمان عدم التقلب في مستويات حجم الودائع لديها، وينبغي على البنوك التجارية تطوير أعمالها من خلال تطوير الوعي المصرفي للعملاء.

2- (خليفة، 2015): هدفت الدراسة إلى بيان أثر العوامل الخارجية والعوامل الداخلية على نمو الودائع في المصارف الإسلامية، للفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2013. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود أثر معنوي للعوامل الخارجية والعوامل الداخلية سواء كانت مجتمعة أم منفصلة على معدل نمو إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية كما توصلت أيضا إلى وجود أثر للعوامل الداخلية مجتمعة على معدل نمو كل من إجمالي الودائع، الودائع الاستثمارية، والودائع الجارية، كما وجدت الدراسة عدم وجود أثر معنوي للعوامل الخارجية على معدل نمو كل من الودائع الاستثمارية والودائع الجارية في المصارف الإسلامية وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروق في أثر العوامل الخارجية والعوامل الداخلية مجتمعة على معدل نمو إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية تعزى للدولة.

3- (Ergec & Arslan, 2013): قام الباحثان بدراسة تأثير نسبة الفائدة على المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في تركيا وتحليل ما إذا كانت هذه المصارف تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة لتحديد تأثيرها على الاستقرار المالي والسياسة النقدية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وشملت الدراسة بيانات شهرية خلال الفترة من عام 2005م إلى 2009م واستعملت نماذج قياسية من فئة (IRF) و (VECIM) و (VDC) وأثبتت النتائج أن سعر الفائدة له تأثير قوي على العمليات المالية للبنوك الإسلامية من ناحية التمويل أو المدخرات (Loans Or Deposits).

4- (Rama & Kassim, 2013): قام الباحثان بتحليل العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى الودائع والتمويل في المصارف الإسلامية في إندونيسيا.

حيث استعمل الباحثان أدوات قياسية مثل (Vector autoregulation analysis) من خلال بيانات شهرية من 2004 م إلى 2011 م لدراسة دور المتغيرات المالية والاقتصادية في تحديد مستوى الودائع والتمويل في المصارف الإسلامية، واستنتجت الدراسة أن كل من نسبة العائد على الأرباح ونسبة الفائدة على الودائع في البنوك التقليدية يلعبان دوراً مهماً في التأثير على الودائع في المصارف الإسلامية، ومن ناحية الأصول، واستنتجت الدراسة أن نسبة الفائدة على القروض في البنوك التقليدية لها تأثير قوي على الطلب على التمويل من المصارف الإسلامية إذا تبين هذه الدراسة أن عامل الربح يلعب دوراً مهماً في سلوك العملاء في المصارف الإسلامية التي تتعرض بفعل هذا السلوك إلى مخاطر التغيير في نسبة الفائدة.

5- (Abduh & Sukmana, 2011): قام الباحثان بدراسة حول تحليل سلوك المودعين في المصارف الإسلامية في إندونيسيا وبالتحديد تأثير الأزمة المالية والفتاوى الشرعية على هذا السلوك مقارنة بالدراسات السابقة. هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار الأزمة المالية العالمية كعامل مؤثر في سلوك المودعين في المصارف الإسلامية إلى جانب معدل الأرباح على الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية ومعدل العائد على المدخرات في المصارف التقليدية والنمو الاقتصادي ومؤشر الأسعار. واستعملت الدراسة بيانات شهرية غطت الفترة من 2000م إلى 2010م وبينت الدراسة أن نسبة الفائدة ومعدل الأرباح ونمو الناتج المحلي ليس لها تأثير ذا معنى إحصائي على سلوك المودعين في المصارف الإسلامية ولكن نسبة التضخم لها تأثير سلبي وأثرت الأزمة المالية العالمية إيجاباً على مستوى الادخار في المصارف الإسلامية أي بعبارة أخرى الأزمة المالية جعلت المودعين أكثر ميلاً للادخار وهذا يدل على أن المودعين لهم ثقة في ثبات واستقرار المصارف الإسلامية وقت الأزمات المالية (Bank Of Refuge).

6- (Gul, Irshad, & Zaman, 2011): هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات الربحية والعوامل الخارجية المؤلفة من مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك والتضخم)، مع العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية من جهة ومؤشرات الربحية لدى المصارف في باكستان من جهة أخرى، كما توصلت إلى أن العلاقة بين الربحية والموجودات مستقرة، ويرتفع الربح كلما ازداد حجم المصرف وأن المصارف في باكستان تستخدم الموارد والاستثمارات بكفاءة ونجاح من خلال المؤشرات المالية، وأن لدى هذه المصارف كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين، وهذا يؤكد على العلاقة بين حجم المصرف وأرباحه. كما أن الدراسة أشارت إلى العوامل الداخلية التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية، وذكرت من بين تلك العوامل الودائع.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بالرغم من الأهمية الكبرى للدراسات السابقة وما فتحت من آفاق علمية للباحثين في هذا الموضوع إلا أن الباحث يرى ما يلي:

- حاجة المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية إلى دراسات متخصصة في محددات الودائع لتساهم في إيضاح وبيان الأهمية الاقتصادية للودائع وطرق جذب المودعين مما يسهم بدوره في دفع قدرة المصارف الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل ليتوافق مع أهدافها التنموية.

- ستعمل الدراسة على بيان أهمية الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاستناد على التحليل القياسي لمحددات هذه الودائع، مع الأخذ في الاعتبار المنافسة من قبل المصارف التقليدية وهو ما يحتم على المصارف الإسلامية ابتكار أدوات جديدة للادخار.

- استخدام أسلوب الدراسة المقارن (نظام مالي مزدوج).

2-2- الإطار النظري

1-2-2 مفهوم الودائع الاستثمارية طويلة الأجل وتكييفها الشرعي.

تقوم المصارف بصفة عامة على أساس الوساطة المالية، حيث أن المصارف سواء إسلامية أو تقليدية تعتمد على مصادر تمويلية مختلفة، حيث يمثل التمويل أو (المصادر الخارجية) للأموال أهم مصدر من مصادر إدارة عملية الوساطة المالية، فلذلك تسعى المصارف الإسلامية، كما تسعى منافستها التقليدية إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من العملاء، وذلك بهدف أثبات قدرتها على تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي لا تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر القانون المنظم والأساسي لطبيعة عملها، حيث يتمثل الفرق بين المصارف الإسلامية والغير إسلامية (التقليدية)، من حيث كيفية تمويل الاستثمارات، وتعرف الودائع الاستثمارية طويلة الأجل بأنها "الودائع التي يضعها أصحابها في المصرف بناءً على اتفاق بعدم السحب منها إلا بعد انقضاء فترة محددة" (الكبيسي، 1996م، ص566)، وبناء عليه فإن الودائع الاستثمارية طويلة الأجل تشكل محركاً هاماً للنمو والبناء فالمبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف لأجل معين، ولا تسترد قبل انتهاء الأجل، ويعطى أصحاب تلك الودائع أرباحاً تزداد كلما زادت مدة الأجل، " كتوظيف جزء من الموارد المتاحة للمصرف الإسلامي لفترات زمنية تزيد عن سبع سنوات وفقاً للضوابط والأسس الشرعية والاقتصادية الإسلامية؛ بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتعظيم ثروة المساهمين والمودعين بالمصرف الإسلامي" (دوابة، 2006م، ص18).

ويمكن تكييف الودائع الاستثمارية طويلة الأجل بأنه عقد شركة بين المودع والمصرف، وأن المصرف يتصرف بالحساب كتصرف العامل في المضاربة، فما يأخذه صاحب الحساب من الأرباح المتحققة هو جزء مما نتج عن هذا العمل الاستثماري يستحقه باعتباره شريكاً للمصرف وما يأخذه المصرف من هذه الأرباح يستحقه باعتباره شريكاً لصاحب الحساب وعملاً في ماله (الكبيسي، 1996م، ص566)

2-2-2-أنواع الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية

تعمل المصارف الإسلامية على استقطاب الودائع بمختلف أنواعها وتعد الودائع الاستثمارية طويلة الأجل من أهم الودائع التي يسعى المصرف الإسلامي إلى فتحها لعملائه لاستثمارها مشاركة بين المودع والمصرف الإسلامي في الغنم والغرم وفقاً لنظام المضاربة الشرعية، حيث يهدف العملاء إلى استثمار أموالهم في هذا النوع من الإيداع بغرض المضاربة بها، فيتم الاتفاق بين الطرفين المودع رب المال والمصرف المضارب، على أن يفوض رب المال المصرف بالعمل في أمواله ضمن الشروط الشرعية المتفق عليها، على أن يتم توزيع الأرباح بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها ارباب المال ما لم يثبت تقصير المصرف أو تعديه عليها.

تقسيم الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية: تقسم الودائع الاستثمارية من خلال معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية إلى قسمين:

التقسيم الأول: الودائع الاستثمارية المشتركة (المطلقة): وهي ودائع استثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار المشترك لأجل معين ولا يجوز سحب هذه الودائع إلا في نهاية المدة المتفق عليها، ويقوم عقد الوديعة على أساس المضاربة المطلقة من قبل المصرف ويفوض أصحاب الودائع بصفتهم أرباباً للمال المصرف في الاستثمار، وتقسّم حسابات الاستثمار المطلقة لدى المصارف الإسلامية إلى ثلاثة أنواع من الحسابات وفقاً لما يحكمها من شروط سحب ونسبة مشاركة في الاستثمار وكيفية توزيع أرباحها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1419هـ)، وهذه الأنواع هي:

أ- ودائع التوفير: وهي عبارة عن الودائع التي تعمل على تشجيع صغار العملاء (المستثمرين) للمشاركة في عمليات الاستثمار وذلك عن طريق السماح بالإيداع والسحب المقيد حسب الشروط الخاصة، وهي تجمع بين خصائص الودائع الجارية من حيث أنه يستطيع صاحبها السحب منها متى شاء وخصائص الودائع لأجل من حيث الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال المصرف خلال فترة بقاء الوديعة، (العجلوني، 2010م، ص195).

ب- الودائع الخاضعة لإشعار: هي حسابات تخضع فيها عملية السحب للإشعار المسبق من قبل العميل، وذلك وفق شروط فتح الحساب المتفق عليها، وتسمى ودائع خاضعة لإشعار لارتباطها بأجل معين، ويحق لصاحبها السحب منها قبل نهاية المدة المقررة، شريطة تقديم إشعار خطي للمصرف قبل السحب بمدة يتفق عليها، أو هي الحسابات التي يخضع السحب منها للإشعار المسبق حسب شروط معينة" (أمين و سعيقان، 2011، ص87). وتقبل الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية على أساس عقد المضاربة. ومن هذه الشروط: لا يجوز السحب دون إشعار المصرف، ولا يجوز السحب باستعمال أو استخدام الشيكات، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح (السانح، 1984م، ص12-13).

ج- ودائع لأجل: تعتبر الودائع لأجل بعيدة المدى، لا يسترد منها شيء إلا بعد ستة أشهر مثلاً، ويقبل المصرف الإسلامي هذه الودائع ويتفق مع أصحابها على استثمارها بالمشاركة في ناتج الاستثمار إن غنماً وإن غرمًا، ويقوم المصرف وكيلاً أو نائباً عن أصحاب هذه الودائع إما باستثمارها مباشرة أو بدفعها إلى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرها الإسلام وهي عديدة متنوعة فمنها ما هو مضاربة ومنها ما هو شركة ومنها ما يجمع بين المضاربة والشركة وكلها صور اجازتها المذاهب المختلفة (الكفراوي، 1998م، ص155).

التقسيم الثاني: الودائع الاستثمارية المقيدة (المخصصة).

وهي ودائع استثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار في مشروع معين أو لغرض معين ومحدد وفي هذه الحالة للمستثمر الغنم وعليه الغرم ولا يجوز السحب من هذه الوديعة كلياً أو جزئياً إلا بعد الانتهاء من المشروع ومعرفة النتيجة فيما إذا حقق المشروع ربحاً أو خسارة بحيث يتحمل المودع الخسارة المتحققة وتوزع الأرباح حسب نسب متفق عليها.

ويمكن للمستثمر أن ينسحب من الاستثمار في المشروع المعني بعد الحصول على موافقة المصرف ليحل المصرف مكان المستثمر وفي هذه الحالة لا يستحق المستثمر أية أرباح عن الفترة السابقة التي لم ينجز فيها محاسبة على الأرباح بين الطرفين وتكون الأرباح من حق المصرف (فهومي، 1415هـ، ص507).

2-2-3 محددات الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية

للودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية العديد من المحددات في ظل العمل المصرفي، والتنافسية المصرفية ويعتبر قرار الاستثمار طويل الأجل من أخطر وأصعب القرارات، كونه يرتبط بنوع من الاستثمارات يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها، وهذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال، وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيها، ويمكن تقسمها الى:

أولاً: محددات داخلية للودائع الاستثمارية طويلة الأجل في القطاع المصرفي الإسلامي

-حجم أصول المصرف الإسلامي: يعد حجم الأصول للمصرف الإسلامي من أهم محددات الإيداع حيث تمثل الملاءة المالية وقوة المركز المالي للمصرف دوراً كبيراً في توجه الكثير من المودعين للإيداع في هذه المصارف، ويلعب رأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصرف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، فكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد، الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية (كمال، 2013م).

-معدل الربح ودرجة المخاطرة: أن دور الاستثمار في تنمية النشاط الاقتصادي في المصارف الإسلامية يكون من خلال حث رؤوس الأموال المادية والبشرية إلى المجالات الاستثمارية ذات النفع العام للاقتصاد، فإن الإسلام قد حث على الادخار وتكوين فائض اقتصادي كبير، وحرم الاكتناز، وحث على توجيه هذا الفائض إلى تكوين الاستثمارات، وإيجاد أدوات الإنتاج التي توفر الدخل المنتظم في المستقبل، تحقيقاً لأهداف الاقتصاد الإسلامي في عمارة الأرض سواء على مستوى الفرد،

أو على مستوى الاقتصاد ككل (مشهور، 1993م، 272). فالمستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة. فيجب على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدماً، كلاً من العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة، بمعنى عليه أن يتنبأ بكل من العائد، ودرجة احتمال تحقق هذا العائد.

-السيولة: من المعروف أن المصرف الإسلامي لا يستطيع معالجة فائض السيولة مثلما تصنع البنوك التقليدية التي تتعامل بنظام الفائدة الربوية، حيث يستطيع أي بنك تقليدي أن يودع فائض السيولة لديه في أي وقت ولأي مدة طالت أو قصرت لدى بنك آخر بسعر الفائدة السائد في السوق، كما يستطيع في حالة العجز، الاقتراض من أي بنك تقليدي آخر أو من البنك المركزي، وتأسيساً على ذلك لا تمثل السيولة مشكلة خطيرة لدى البنوك التقليدية، ولكنها تظهر في حالة المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بنظام الفوائد الربوية، ولكنها تستثمر الأموال في مشروعات اقتصادية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة وتساهم في التنمية (شحاته، 2010م، ص7). لذا يجب على المصارف الإسلامية أن تدير السيولة النقدية برشد لتحقيق الأمان وتحقيق أقصى ربحية مشروعة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من استثمار الموارد النقدية المتاحة،

وأن الإخلال بهذا التوازن يسبب آثاراً سيئة (الشوربي و الشوربي، 2010م، ص9)، أن وجود حجم مثالي من الأرصد السائلة في المصرف الإسلامي يشير إلى قدرة المصرف على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات على المصرف ويجب أن يتم إدارة متطلبات السيولة من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية، أو تكوين أصول شبه نقدية.

ثانياً: محددات خارجية للودائع الاستثمارية طويلة الأجل في القطاع المصرفي الإسلامي

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة (السلمان، 2016م، ص7)، فهناك ارتباط وثيق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والادخار، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي، كلما زاد الادخار، ان هذه العلاقة الطردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الادخار تؤدي إلى الرفع من مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع،

- **الدخل القومي (دخل الفرد):** هناك علاقة بين الدخل القومي والناتج القومي، ويعرف بأنه "مجموع دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية عادة تكون سنة" (الويقاتي، 2000م، ص276)، ويؤثر الدخل القومي على الودائع المصرفية تأثيراً مباشراً فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زاد نصيبه من الودائع المصرفية.

- **التضخم:** هو الارتفاع العام في مستوى الأسعار نتيجة زيادة المطلوب عن المعروض من السلع (دنيا، 1997م، ص120-121). ويعتبر التضخم من الأسباب التي تؤثر على حجم الحسابات لدى المصرف، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تنوع حسابات الادخار بالعملات المحلية والأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية من خلال عدم مقدرة السلطة النقدية على السيطرة على هذه العملية، كونها تقع خارج سيطرتها، مما يجعل التحكم في آثارها أمراً صعباً، وفي الوقت نفسه فإنها تسلب البنك المركزي مقدرته على التحكم في النقد المتداول،

مما يؤدي إلى فوضى شديدة في المعاملات النقدية بين الناس وأكثر الفئات تضرراً من التضخم الفئات صاحبة الدخل الثابت، فهو يؤثر سلباً على مدخراتهم، حيث كلما ارتفع التضخم كلما قل ادخارهم (نزال و الوادي، 2010م، ص288). وبالتالي ميلهم للإيداع قصير الأجل أو احجامهم عنه.

- **الكفاءة الحدية للاستثمار:** لكي يتم اتخاذ القرار الاستثماري، يجب معرفة معدل الفائدة السائد في السوق، لأنه بناءً على هذا المعدل يتخذ قرار حول الاستثمار الذي يعطي عائداً هل سوف يتم قبوله أو رفضه. فحجم الاستثمار لدى أي مشروع يتحدد بالمقارنة بين الكفاءة الحدية للاستثمار من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى. فإذا كانت الكفاءة الحدية أكبر من سعر الفائدة أو مساوية له يتم الاستثمار، والعكس صحيح. ولقد أطلق كينز لفظ الكفاءة الحدية لرأس المال، بينما الاقتصاديون في العصر الحديث أطلقوا عليها اسم "الكفاءة الحدية للاستثمار". (عرقوب، 2013م، ص47).

- **رقابة البنك المركزي:** من محددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السياسة النقدية المفروضة من البنك المركزي على البنوك جميعاً بما فيها المصارف الإسلامية، حتى ولو كانت معاييرها مختلفة تماماً عن البنوك التقليدية،

والبنك المركزي له العديد من السياسات التي يفرضها على البنوك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي (أبو زيد، 1996م، ص78-85) ويضع البنك المركزي بعض الأدوات الرقابية على المصارف بصفة عامة ومن بينها المصارف الإسلامية، ومن ذلك: (1) الاحتياطي الإجباري. (2) السيولة القانونية. (3) الخصم وإعادة الخصم. (4) السوق المفتوح. (5) السقف الائتماني (مصري، 2015م، 172-173) و (العقول، 2011م، ص87-88).

-المنافسة مع البنوك التقليدية: هناك تنافس شديد بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث أدركت الأخيرة أهمية التعاملات الإسلامية (آل شبيب و العوامرة، 2014م، 401)، ليس من هذه الناحية فحسب بل من ناحية قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع، حيث يسيطر الفكر الربوي على كثير من الناس، وهذا بدوره خلق تحد للمصارف الإسلامية في قدرتها على المنافسة لتلك المصارف التقليدية، وتظهر القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية من خلال كفاءة المصرف في اجتذاب الودائع واستثمارها بما يتوافق مع الضوابط الشرعية، "إن وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة عالية من التطور فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بالمفهوم القديم أو الهندسة المالية الإسلامية بالمفهوم الحديث وتأصيلها وتخصيصها بمزايا تبرزها عن نظيرتها التقليدية ومنها الأسس التي تقوم عليها" (مفتاح و عمري، 2012م، ص229).

2-4 أساليب وآليات تطوير الادخار طويل الأجل في المصارف الإسلامية.

أولاً: ابتكار وتطوير الأدوات المالية الإسلامية: يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، حيث إن الموارد المالية هي حجر الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية،

فالمصارف الإسلامية تقوم بدور عظيم في المجتمع حيث إنها تعمل على إقامة الاقتصاد الإسلامي، والنهوض بالمجتمعات الإسلامية، فليس هدفها الربح فقط كما هو شأن البنوك التقليدية، وإنما لها دور تنموي كبير (الصعيدي، 1981م، ص659).

ومن هنا تبدو الحاجة ماسة لدعم آليات البحث والتطوير والابتكار ودراسة الفرص لتحقيق، تطوير آليات جذب الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تعميم تجربة الودائع الادخارية والاستثمارية، وتكوين الأوعية الاستثمارية المستقلة ذات المشاركة الجماهيرية الواسعة كالصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية والصكوك الاستثمارية وهذا يتطلب إعادة هيكلة آليات التطوير والابتكار وتطويرها، والعناية بأدوات تقليل المخاطر أو الاحتماء من خلال الكشف عن مكنوز تراثنا الفقهي ومن خلال الاجتهاد والابتكار الجديد لمنتجات إسلامية تحقق هذا الأمر ومن هنا يجب العمل لإيجاد بدائل للعقود المستقبلية، والاختيارات، والبيع الأجل للعملاء (عبد الباري، 2005م، ص8-9).

ثانياً: تطوير التمويل بصيغ المشاركة: يقول الدكتور محمد علي القري "إن أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشركة والمضاربة، فهو يأخذ الأموال من الناس على أساس عقد القراض ثم يقدمها إلى من يعمل فيها على أساس الاشتراك في الربح والخسارة بعقود المضاربة والمشاركة وغيرها.

وهذا اتجاه أجمع عليه المؤسسون حتى إن منهم من قال: حتى الحسابات الجارية تستحق جزءاً من الربح وعلى البنك أن يشارك بها مباشرة في المشاريع الصناعية والزراعية" (القرني، 2005م، ص6).

ومن الآليات المناسبة لتطبيقات التمويل بصيغة المشاركة:- المشاركة من خلال رأس المال المخاطر. - المشاركة المتناقصة مع التأجير التمويلي أو المشاركة في الإنتاج. - التأمين التكافلي على عقود الشركات (الشبيلي، 2011م، ص3-17).
ثالثاً: إنشاء السوق المالية الإسلامية: من وسائل تطوير الادخار طويل الأجل في المصارف الإسلامية وجود سوق مالية إسلامية، والأسواق المالية هي مكان عرض الأموال من خلال المدخرين بالطلب عليها من خلال المستثمرين، ويتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية، ولقد انتشرت الأسواق المالية حول العالم، ولكن المصارف الإسلامية كانت بمنأى عن التعامل معها نظراً لما يسودها من تعاملات ربوية، وغيرها من التعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (دوابة، 2005م، ص114-116).

رابعاً: الاندماج بين المصارف الإسلامية: تشير اتجاهات الأسواق المصرفية العالمية إلى عمليات "الاندماجات الكبرى بين البنوك التقليدية"، إذ تندمج المصارف الصغيرة مع المصارف العملاقة لضمان بقائها ونموها، وزيادة طاقتها التنافسية، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، لذا فإن المصارف الإسلامية مدعوة للعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية عن طريق الاندماج المدروس المعتمد على "إستراتيجية مستقبلية رائدة"، تستطيع من خلالها تحقيق ميزة تنافسية كبيرة على المصارف التقليدية. إن المصارف الإسلامية بإمكانها مجابهة مخاطر العولمة إذا ما قامت بإعادة النظر في بعض أعمالها المصرفية بغية التخلص من بعض الأنشطة التي لا تغطي عائداتها تكلفة رأس المال المستثمر فيها. كذلك عليها أن تعمل على تعظيم ربحيتها عن طريق مراقبة وضبط النفقات التشغيلية وتخفيضها، بالتطبيق الفعال لقنوات الخدمة الذاتية، وإدخال خدمة شبكة الإنترنت لتوفير كافة الخدمات المصرفية لعملائها عبر مواقع تتميز بالدقة والأمن تعزيزاً لنمو حصتها في الأسواق المصرفية (صوان، 2013م، ص273).

3- دراسة تحليلية قياسية باستخدام بيانات البانل (ARDL) لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية
شهدت التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي، ما يؤكد نمو حجم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بشكل ملحوظ، بما في ذلك الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية وخاصة المنتجات الاستثمارية، إدراكاً لأهمية المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتولى أربع مصارف إسلامية سعودية (الراجحي - الإنماء- البلاد- الجزيرة) توفير هذه الخدمات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم كافة الخدمات التمويلية والائتمانية وحفظ الأموال (الودائع) مع إتاحة المجال للمودعين لسحب هذه الأموال عند الحاجة أو الدخول في استثمارات طويلة الأجل حيث يُشكّل العميل (المودع) صاحب المال، والمصرف المضارب، ووفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3-1 أهم مؤشرات تطور قطاع المصارف الإسلامية السعودية.

واصلت المصارف الإسلامية السعودية تحقيق المزيد من النمو على صعيد المصرفية الإسلامية خاصة وعلى صعيد القطاع المصرفي السعودي وشكلت ما نسبته حوالي 28% من إجمالي أصول القطاع المصرفي السعودي، ويعمل في مجال الصيرفة الإسلامية أربع مصارف مدرجة في السوق السعودية هي (الراجحي - الإنماء - البلاد - الجزيرة).

جدول (1): مؤشرات تطور المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة 2008م إلى 2018م "مليار ريال"

الفترة	الراجحي				الإنماء				البلاد				الجزيرة				الإجمالي			
	الموجودا	المطلوبات	التمويل	الودائع	الموجودا	المطلوبات	التمويل	الودائع	الموجودا	المطلوبات	التمويل	الودائع	الموجودا	المطلوبات	التمويل	الودائع	الموجودا	التمويل		
2008	165	136	143	116	16	1	0	2.5	16	13	8	11	28	23	15	21	225	173	166	150.5
2009	171	142	112	123	17	2	1	1.5	17	14	11	14	30	25	16	22	235	183	140	160.5
2010	185	155	120	143	27	11	16	8	21	18	12	17	33	28	19	28	266	212	167	196
2011	221	187	140	174	37	21	25	18	28	24	14	23	39	34	23	31	325	266	202	246
2012	267	231	172	222	54	37	37	33	30	25	18	23	51	46	30	41	402	339	257	319
2013	280	241	187	231	63	46	45	43	36	31	23	30	60	54	35	48	439	372	290	352
2014	308	266	206	256	81	63	54	59	45	45	28	37	67	60	41	54	501	434	329	406
2015	316	269	210	258	89	70	57	66	51	51	34	43	63	56	42	50	519	446	343	417
2016	340	288	225	273	105	86	70	81	54	47	36	40	66	58	42	52	565	479	373	446
2017	343	287	234	273	115	94	79	89	63	56	43	47	68	59	40	50	589	496	396	459
2018	365	316	234	293	121	100	84	91	74	66	51	57	73	62	41	52	633	544	410	493

المصدر: الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف الإسلامية السعودية.

يتضح من الجدول (1) أهم مؤشرات قطاع المصارف الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة والممتدة من العام 2008م إلى 2018م، ومن خلال قراءة سريعة لهذه المؤشرات يمكن لنا الوقوف على أبرز هذه المؤشرات على النحو التالي:

(أ) الموجودات (الأصول) المصارف الإسلامية السعودية، يتضح من الجدول (2-4) ارتفاع في أصول قطاع المصارف الإسلامية السعودية المدرجة، حيث نَمَى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة بنحو 8.7% سنوي، إلى 4.700 مليار ريال سعودي.

ب) التمويل شهدت المصارف الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة نمواً مطرداً في التمويل حيث نمت خلال فترة الدراسة بنحو 7.9% سنوي، وبلغ إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة 3.073 مليار ريال سعودي.

ج) المطلوبات، سجلت المصارف الإسلامية السعودية نمواً خلال فترة الدراسة بلغ 9.4% سنوي بمبلغ 3.994 مليار ريال سعودي شهد العام 2018م نمو بمعدل 8.8% إلى 544 مليار ريال سعودي. مقارنة بتباطؤ خلال العام 2017م بمعدل 3.4%، إلى 496 مليار ريال سعودي. نتيجة لانكماش الودائع المصرفية بنحو 3.0%، إلى 460 مليار ريال سعودي، والتي تمثل 89% من إجمالي المطلوبات للقطاع المصرفي.

د) الودائع، تمثل الودائع المصرفية مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي لأي مصرف ويقاس نموه بمدى قدرته على اجتذاب أكبر عدد من المودعين كما أن نوع الوديعة يحدد نوع الاستثمار الذي يستطيع المصرف الدخول فيه، والجدول التالي يوضح نسبة الودائع بنوعها جاري ولأجل خلال فترة الدراسة.

جدول (2): نسبة الودائع الجارية (تحت الطلب) والودائع لأجل في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة (2008م إلى 2018م)

المصرف	مصرف الراجحي			مصرف الانماء			مصرف البلاد			مصرف الجزيرة		
	نسبة الودائع الجارية	نسبة الودائع لأجل	اجمالي الودائع	نسبة الودائع الجارية	نسبة الودائع لأجل	اجمالي الودائع	نسبة الودائع الجارية	نسبة الودائع لأجل	اجمالي الودائع	نسبة الودائع الجارية	نسبة الودائع لأجل	اجمالي الودائع
2008	17.2%	82.8%	116	60.0%	40.0%	11	36.4%	63.6%	21	23.8%	76.2%	21
2009	13.0%	87.0%	123	33.3%	66.7%	14	28.6%	71.4%	22	27.3%	72.7%	22
2010	8.4%	91.6%	143	50.0%	50.0%	17	35.3%	64.7%	28	28.6%	71.4%	28
2011	5.2%	94.8%	174	50.0%	50.0%	23	17.4%	82.6%	31	32.3%	67.7%	31
2012	14.4%	85.6%	222	39.4%	60.6%	23	21.7%	78.3%	41	41.5%	58.5%	41
2013	10.8%	89.2%	231	48.8%	51.2%	30	23.3%	76.7%	48	39.6%	60.4%	48
2014	10.5%	89.5%	256	45.8%	54.2%	37	27.0%	73.0%	54	48.1%	51.9%	54
2015	6.6%	93.4%	258	45.5%	54.5%	43	32.6%	67.4%	50	50.0%	50.0%	50

50.0%	50.0%	52	32.5%	67.5%	40	45.7%	54.3%	81	9.9%	90.1%	273	2016
50.0%	50.0%	50	42.6%	57.4%	47	49.4%	50.6%	89	7.7%	92.3%	273	2017
48.1%	51.9%	52	49.1%	50.9%	57	40.7%	59.3%	91	8.5%	91.5%	293	2018
59.7%	40.3%	-	31.5%	68.5%	-	46.2%	53.8%	-	10.2%	89.8%	-	المتوسط السنوي

المصدر: القوائم المالية للمصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة (2008م إلى 2018م)

من خلال بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن الودائع الجارية (تحت الطلب) لدى مصرف "الراجحي" شكّلت أكثر من ثلث مجموع ودائعها،

إذ بلغت نسبة الودائع تحت الطلب لمصرف الراجحي خلال فترة الدراسة 89.8% معدل سنوي من مجموع ودائعه، وجاء في الترتيب الأخير بالنسبة للودائع لأجل بنسبة 10.2% فقط. فيما حل مصرف البلاد في الترتيب الثاني بالنسبة للودائع الجارية بنحو 68.5%، وفي المرتبة الثالثة في الودائع لأجل، يليه مصرف الإنماء بنسبة 53.8% في الودائع الجارية، والمرتبة الثانية في الودائع لأجل بـ 46.2%، وجاء مصرف الجزيرة في الترتيب الأخير بالنسبة للودائع الجارية بنسبة بلغت 40.3%، وبنسبة 59.7% ليحتل المركز الأول في الودائع لأجل. ويفسر هذا الاختلال في نمو الودائع لأجل (الاستثمارية + الادخارية) في المصارف الإسلامية كبيرة الحجم إلى أن الزيادة في حجم المصرف يمكن أن تؤدي في البداية إلى الزيادة في حجم الودائع الادخارية لأن المصرف في مستوى معين من الحجم لا يمكن له استقطاب جزء كبير من الودائع الجارية لأن سوق هذه الودائع يسيطر عليه المصارف الكبيرة والمعروفة في السوق وبالتالي لم يبقى أمام هذا المصرف إلا الاستثمار في جلب الودائع لأجل. وإذا تعدى حجم المصرف مستوى معين فإنه في هذه الحالة تصبح له القدرة على استقطاب الودائع الجارية الأقل تكلفة وأكثر مردودية على حساب الودائع لأجل.

2-3 نموذج قياسي لتحليل محددات الودائع الاستثمارية (صياغة النموذج وتحليل النتائج)

يهدف هذا المبحث إلى القيام بدراسة تجريبية باستخدام منهج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، لتقدير لمحددات الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية وقياس مدى استقرار سلوك المودعين ويتضمن متغير تابع ومتغيرات مستقلة، ويعتمد هذا النموذج على طريقة المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel-data) وعلى طريقة التقدير Pooled Mean Group (PMG) و Mean Group (MG) المقترحة من Pesaran وآخرون (1999)، (Pesaran, Shin, & Smith, 1999, pp.621-634). وعلى استعمال طرق تمكننا من قياس استقرار النموذج.

3-2-1 عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من 4 مصارف إسلامية سعودية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، 2017م) تم اختيارها على أساس توافر البيانات المالية لها، وهي: مصرف الراجحي، مصرف الجزيرة، مصرف البلاد، مصرف الانماء. كما سيتم تحليل لبيانات المصارف التقليدية السعودية بهدف المقارنة وهي: البنك الأهلي، البنك العربي، البنك الفرنسي، بنك الرياض، بنك ساب، بنك سامبا، البنك الأول، بنك الاستثمار. وقد تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السعودية، والبنوك التقليدية السعودية محل الدراسة، وكذلك من خلال التقارير السنوية والمنشورات الدورية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، والهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الممتدة من (2008م إلى 2018م)

3-2-2 متغيرات الدراسة.

أ- المتغير التابع:

-حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية (الودائع الادخارية + الودائع الاستثمارية) من خلال المتغير (PSIA).

ب- المتغيرات المستقلة:

قمنا بتقسيم العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية (بصفة عامة) وطويلة الاجل الى ثلاث مجموعات:

تتكون المجموعة الأولى من المتغيرات التي لها علاقة بالمصرف الإسلامي IslamicB.

-حجم المصرف Ln_TA : يدل هذا المتغير على حجم المصرف والذي يتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول. حيث نفترض وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف ونسبة الودائع لأجل، أي أنه كلما زاد حجم المصرف كلما زادت قدرته على جلب الودائع عن طريق فتح فروع جديدة وتوفير اليات لجلب المودعين وكسب ثقتهم.

-العائد على الودائع الاستثمارية RPSIA : الودائع الاستثمارية هي تلك الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عوائد مع معرفة المودع بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة، ويتم قياس العائد على الودائع الاستثمارية من خلال قسمة مجموع العائدات المدفوعة للعملاء على مجموع الودائع لأجل (الودائع الاستثمارية والادخارية)، حيث نفترض وجود علاقة إيجابية بين الودائع الاستثمارية ونسبة العائد على هذه الودائع، أي أنه كلما زاد العائد الذي يتحصل عليه اصحاب الودائع زاد اجمالي حجم الودائع طويلة الاجل.

-السيولة LIQ : وهي تعبر على قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة الطلب على القروض. ويتم قياسه من خلال قسمة الأصول السائلة على مجموع الأصول، نفترض وجود علاقة إيجابية بين السيولة النقدية وحجم الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك نتيجة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته نحو مودعيه وخاصة المتعلقة بعمليات السحب.

معدل العائد على الأصول ROA : هو صافي الربح على إجمالي الأصول ، وهو مؤشر على مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصولها، حيث أنها تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح أو الدخل الصافي على مجموع الأصول، نفترض وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وحجم الودائع طويلة الأجل، حيث يمكن للمصرف أن يزيد في حجم استثماراته حسب زيادة العائد المتوقع.

عدد فروع المصرف الإسلامي In_nis : والذي يتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد المصارف الإسلامية السعودية اثناء فترة الدراسة. نفترض وجود علاقة إيجابية بين عدد فروع المصارف الإسلامي وحجم الودائع المصرفية لأجل.

تتكون المجموعة الثانية من المتغيرات التي لها علاقة بالقطاع المصرفي التقليدي (النشاط البديل للمصارف الإسلامية):

ConvB

سعر الفائدة على الودائع التقليدية ir: إن سعر الفائدة بين المصارف التقليدية هو السعر الأساسي للفائدة بين المصارف والمعيار القياسي لسعر فائدة الإقراض الاستهلاكي والتجاري. ويتأثر سعر الفائدة على الودائع في المصارف التقليدية بسعر الفائدة SAIBOR الذي يحدده البنك المركزي وهو سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس.

وهناك عامل مهم قد يؤثر على حركة سعر الفائدة بين المصارف التقليدية وهو الطلب المحلي على الائتمان والذي يظهر أثره غالبا على المدى القصير. ونفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الودائع التقليدية وحجم الودائع طويلة الأجل في المصارف الإسلامية وهو ما يسمى في الأدبيات بالمخاطر التجارية المنقولة(*) (Displaced Commercial Risk)

عدد فروع المصارف التقليدية In_conv : والذي يتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد البنوك التقليدية السعودية اثناء فترة الدراسة. ونفترض وجود علاقة عكسية بين عدد فروع البنوك التقليدية في وحجم الودائع طويلة الأجل في المصارف الإسلامية نتيجة زيادة الضغوط التجارية الناشئة عن منافسة البنوك التقليدية.

حصة البنوك التقليدية من إجمالي الودائع ومن إجمالي أصول القطاع المصرفي PER : ويتم قياسه بنسبة الودائع المصرفية في البنوك التقليدية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي، ويقدم هذا المتغير فكرة حول حجم المصارف التقليدية وقدرتها على التحكم في سوق الودائع. ونفترض وجود علاقة عكسية بين حصة البنوك التقليدية من إجمالي الودائع ومن إجمالي أصول القطاع المصرفي وحجم الودائع طويلة الأجل في المصارف الإسلامية.

* هي المخاطرة التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نتيجة سعيها للحفاظ على مستوياتها التنافسية ومواجهة الضغوط التجارية الناشئة عن منافسة المصارف التقليدية، وذلك بأن تدفع إلى حملة حسابات الاستثمار لديها معدلات عائد تتجاوز المعدلات الطبيعية أو الفعلية. وفي سبيل ذلك، تتنازل عن جزء من أرباح أصحاب حقوق الملكية (رأس المال) أو جميعها. هذا التكتيك يهدف إلى الحفاظ على حسابات الاستثمار خشية قيام أصحابها بسحب أموالهم وإغلاق حساباتهم. (المصدر: الموسوعة المالية الشاملة الاستثمار والتمويل/مناخ على الموقع: <https://www.investment-and-finance.net/arabic/islamic>) تم الاطلاع بتاريخ مختلفة.

تتكون المجموعة الثالثة من المتغيرات التي لها علاقة بالاقتصاد الكلي.

- **التضخم INF** : هو المؤشر العام لارتفاع الأسعار، والذي يتم قياسه من خلال متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار السلع الاستهلاكية المحلية، لذا نفترض وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الودائع طويلة الاجل في المصارف الإسلامية وذلك لعدم قدرة المودع على تغيير نسبة توزيع الأرباح المتفق عليها مسبقا في العقد بينه وبين المصرف وكذلك نتيجة عدم قدرة المودع على التنبؤ بحجم الأرباح وبالتالي العائد على الودائع الذي يبقى رهينة التقلبات التي تحصل على مستوى الأسعار.

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP_GR** : هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. ويتم قياسه من خلال معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، نفترض بأن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم الودائع طويلة الاجل في المصارف الإسلامية. فإذا تحسن النشاط الاقتصادي المحلي فإنه يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية مما يشجع المصارف الإسلامية على الدخول في عمليات تشاركية.

- **دخل الفرد YP** : يعتبر دخل الفرد محدد أساسي من محددات الادخار، حيث هناك ارتباط قوي بين مستوى دخل الفرد والإيداع، حيث نفترض وجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد وحجم الإيداع، فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل زاد حجم الإيداع.

- **سعر الفائدة على الريال السعودي SAIBOR** : مؤشر سايبور هو معدل تكلفة الإقتراض بين البنوك في المملكة العربية السعودية لمدة عام واحد، ويتم تحديثه بشكل يومي. ويستخدم كمرجع أساسي لقياس تكلفة التمويل وتسعير التمويل للعملاء بالريال السعودي. حيث تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) بنشر السعر المرجعي اليومي، على أساس متوسط أسعار الفائدة التي تقدم فيها البنوك السعودية إقراض أموال غير مضمونة إلى بنوك أخرى في سوق المال بالريال السعودي بالجملة، لذا نفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الريال السعودي SAIBOR وحجم الودائع طويلة الاجل في المصارف الإسلامية نتيجة شح السيولة ولجوء المصارف التقليدية الى رفع سعر الفائدة على الودائع.

- **تطور النظام المصرفي Finsize** : ويمكن قياسه من خلال نسبة الكتلة النقدية M3 من اجمالي الناتج المحلي، وتعرف الكتلة النقدية بأنها: "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات" (حداد و هذلول، 2005م، ص89)، لذا نفترض بأن هناك علاقة طردية بين تطور النظام المصرفي وحجم الودائع طويلة الاجل في المصارف الإسلامية.

3-2-3- صياغة النموذج القياسي.

أ) نموذج بانل الديناميكي (Dynamic panel model) وطريقة التقدير PMG،MG .

يعاب على نماذج البانل (الأثار الثابتة والعشوائية التقليدية) لاسيما في إطار النماذج الحركية، أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع. غير انه في الدراسات الاقتصادية،

تتطلب نماذج بيانات البائل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لاسيما في نماذج البائل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متنسقة، ونتيجة للنتائج المتحصل عليها من خلال اجراء اختبارات بائل الساكن الأثار الثابتة والعشوائية. ولتقدير نموذج البائل الديناميكي لمحددات الودائع المصرفية طويلة الاجل للمصارف الإسلامية السعودية نستخدم مقدره وسط المجموعة (MG) ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في اطار نموذج (Panel ARDL) وهي من الطرق الحديثة والشائعة في نماذج بيانات البائل الديناميكية، إذ إنها مناسبة في تحليل البائل الديناميكي، لاسيما في حالة العينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة، بالإضافة إلى أن الطريقتين تتميزان بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى الطويل، وكذلك مع عملية التعديل الديناميكية غير المتجانسة. (William, 2002, p.285)

← طريقة MG في التقدير:

لتقدير نموذج البائل الديناميكي لدراسة تأثير محددات الودائع المصرفية على الودائع الاستثمارية طويلة الاجل في المصارف الإسلامية السعودية باستخدام طريقة MG في التقدير والتي تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المعلمات المقدره على المدى القريب والطويل (Beyaert & Maximo , 2008, p. 658)،

أي تسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل مصرف وتأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \gamma_i y_{i,t-j} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

المعلمات في الاجل الطويل O_i بالنسبة لكل مصرف تحسب كما يلي: $O_i = \beta_i / 1 - \gamma_i$

$$\hat{O}_i = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^N O_i \quad \hat{\alpha}_i = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^N \alpha_i$$

ويتضح ان هذا النموذج يقدر بالنسبة لكل مصرف، وبعد ذلك نأخذ متوسط قيم المعلمات المقدره، بدون أي قيود، حيث أن ذلك يسمح للمعلمات أن تكون غير متجانسة في المدى القصير والطويل، لذا يتم اللجوء الى طريقة PMG للتقدير حيث أنها تفرض قيد التجانس على معلمات النموذج في المدى الطويل، وهناك شرط ضروري من أجل الحصول على معلمات متنسقة وهو وجود عينات من البيانات المقطعية والزمنية كبير، على الأقل من 20 إلى 30 مقطع.

← طريقة PMG في التقدير:

لتقدير نموذج البائل الديناميكي لدراسة تأثير محددات الودائع المصرفية على الودائع الاستثمارية طويلة الاجل في المصارف الإسلامية السعودية باستخدام طريقة PMG في التقدير عندما يكون هناك تجانس في المعلمات المقدره على المدى القريب والطويل (Ford, John , & Audrey, 2006, p. 508)، فالأنسب استخدام هذه الطريقة ويتم صياغة النموذج في إطار (ARDL) كالتالي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^p \gamma_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

(ب) صياغة النموذج القياسي

يعتمد تقدير هذا النموذج على المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel-data) وباستخدام النموذج الاحصائي (panel ARDL) وعلى استعمال طرق تمكننا من قياس استقرار النموذج الذي يمكن تصور صياغته كما يلي:

$$PSIA_{it} = \alpha + \beta_1 \ln_ta_{it} + \beta_2 RPSIA_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 \ln_nis_{it} + \beta_6 SAIBOR_{it} + \beta_7 PER_{it} + \beta_8 \ln_ncov_{it} + \beta_9 ir_{it} + \beta_{10} INF_{it} + \beta_{11} GDP_GR_{it} + \beta_{12} YP_{it} + \beta_{13} Finsize_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: α : العنصر الثابت. $\beta_1 - \beta_{13}$: معاملات المتغيرات المستقلة.

μ_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (cross-section effects)، والتي

تتفاوت من مصرف إسلامي لآخر، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية.

γ_t : تشير إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة والمشاركة (time effects) بين المصارف الإسلامية، والتي

تتغير عبر الزمن. ε_{it} : الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، ويكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل.

وينصب نموذج البائل في كيفية التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ"، إذ إن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متنسقة (Pesaran & Smith, 1995, pp.79-113)

(ج) الإحصاء الوصفي للمتغيرات.

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
PSIA	167	0.2542979	0.1615631	0	0.6003557
ln_ta	167	2.890813	.0509872	2.794338	2.981401
RPSIA	167	0.0046746	0.0039327	0	0.0287289
LIQ	167	0.2185556	0.1246777	0	0.8209378
ROA	167	0.004867	0.0036242	-0.0017065	0.0349779
ln_nis	167	4.575363	1.201396	0	6.317165
SAIBOR	167	1.421822	0.8583077	0.6041532	4.0179
PER	167	0.5805474	0.026024	0.5275052	0.6212693
ln_nconv	167	6.982668	0.1110452	6.792344	7.118016
IR	167	1.735817	0.8897857	0.9691748	3.756258

INF	167	3.545455	2.72113	-1.3	9.9
GDP_GR	167	3.496364	3.174925	-2.06	10
YP	167	0.7654545	2.902327	-4.78	6.7
Finsize	167	2.350441	.4246134	1.543656	3.107375

المصدر: الباحث مخرجات برنامج STATA الاحصائي.

يوضح الجدول رقم (3) أهم البيانات الإحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة حيث يتضح ما يلي:

-**المتغير التابع: (PSIA)** نسبة حجم الودائع المصرفية طويلة الأجل (الادخارية والاستثمارية) في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية بلغ المتوسط الحسابي حوالي 25% من أصول القطاع المصرفي الإسلامي خلال فترة الدراسة ومثلت هذه الودائع حوالي 36% من اجمالي الودائع. اما الودائع الجارية (تحت الطلب) فلقد بلغت نسبتها حوالي (47%)*) من أصول القطاع المصرفي الإسلامي وحوالي 64% من اجمالي الودائع وذلك خلال فترة الدراسة. ولكن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ أكثر من 16% يدل على اختلاف كبير في حجم الودائع الاستثمارية بين المصارف الإسلامية ذاتها. وبالرجوع الى الاحصائيات المقطعية الخاصة بالمصارف الإسلامية الأربعة تبين انه خلال فترة الدراسة بلغت نسبة الودائع الاستثمارية والادخارية من اجمالي الأصول في مصرف الراجحي 7% ونسبتها من اجمالي الودائع ما يقارب 9% فقط وبالنسبة للمصارف الإسلامية المتبقية وعددها ثلاثة (الانماء، البلاد، الجزيرة) بلغت نسبة الودائع الاستثمارية والادخارية من اجمالي الأصول 34% ونسبتها من اجمالي الودائع 46%. وهذه الأرقام تدل على اننا امام نموذجين من المصارف الإسلامية السعودية. النموذج الأول ويمثله مصرف الراجحي ويعتمد في موارده على الودائع الجارية التي تمثل 90% من اجمالي الودائع خلال فترة الدراسة فقط 7% من اجمالي أصول المصرف. والنموذج الثاني ويمثله مصارف الانماء والبلاد والجزيرة وهذا النوع يسعى الى تنويع مصادر أمواله والمواءمة بين الموارد قصيرة الاجل وتحت الطلب والموارد الادخارية والاستثمارية حيث تمثل نسبة الودائع لأجل حوالي 48% من اجمالي الودائع و34% من اجمالي أصول هذه المصارف.

-**بلغ متوسط حجم الأصول في المصارف الإسلامية السعودية (Ln_TA)**، خلال فترة الدراسة، 2.9 وبلغ متوسط الحجم بالمليون ريال حوالي 104 وتبلغ حصة مصرف الراجحي من اجمالي أصول المصارف الإسلامية حوالي 64%.

-**بلغ متوسط العائد الربع سنوي على الودائع الاستثمارية (RPSIA)**، في المصارف الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة، 0.47% من اجمالي الودائع الاستثمارية*). وتعد هذه النسبة ضعيفة جداً إذا ما تم مقارنتها بالعائد على الودائع لأجل في

المصارف التقليدية او مقارنة بسعر الفائدة بين البنوك SAIBOR

*استنادا الى هذه النسبة الربع سنوية تبلغ نسبة العائد السنوي على الودائع الاستثمارية حوالي 1.6%.

*تم الحصول على هذه النسبة من خلال (المتوسط الحسابي للمتغير ID إجمالي الودائع 0.716) - (المتوسط الحسابي للمتغير PSIA إجمالي الودائع طويلة الأجل 0.254).

-السيولة (LIQ) بلغ متوسط السيولة في المصارف الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة حوالي 22%، وهذه النسبة عالية مقارنة بالمصارف التقليدية السعودية حيث أن المصارف الإسلامية وبشكل عام تواجه تحديات كبيرة نتيجة فائض السيولة لديها، ذلك لأن مجالات استخدامات الأموال ضيق لديها نتيجة المنافسة الشديدة للبنوك التقليدية وكذلك نتيجة عدم تجربة المصارف الإسلامية في الدخول في مجالات استثمار عالية المخاطر مثل المضاربة أو المشاركة وإدارتها.

-العائد على الأصول (ROA) الربع سنوية، في المصارف الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه 0.48%.

-بلغ متوسط عدد فروع المصارف الإسلامية السعودية (In_nis) خلال فترة الدراسة 4.6 فرع، مقارنة بحوالي 7 فروع للبنوك التقليدية السعودية (In_ncov)، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومؤشر على الانتشار المصرفي للمصارف الإسلامية السعودية مما يسهل على المودعين انجاز تعاملاتهم المالية.

-متوسط نسبة سعر الفائدة على الودائع في البنوك التقليدية السعودية (ir) بلغ 1.7% خلال فترة الدراسة ويعتبر مرتفع جدا مقارنة بمعدل العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية.

-سعر الفائدة على الريال السعودي (SAIBOR) بلغت نسبته 1.4% خلال فترة الدراسة.

-بلغ متوسط حصة البنوك التقليدية السعودية من إجمالي أصول القطاع المصرفي (PER) حوالي 58%، وهذه النسبة كبيرة إذا ما قورنت بحصة المصارف الإسلامية من إجمالي أصول القطاع المصرفي السعودي.

-بلغ متوسط التضخم (INF) حوالي 3.5% خلال فترة الدراسة وتعد هذه النسبة منخفضة، مما يعني وجود تأثير محدود للتضخم على حجم الودائع المصرفية طويلة الأجل لدى المصارف الإسلامية.

-بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP_GR) حوالي 3.5% خلال فترة الدراسة وتعد هذه النسبة جيدة جدا مما يؤثر بالإيجاب على حجم الودائع طويلة الأجل في المصارف الإسلامية.

-بلغ متوسط دخل الفرد (YP) حوالي 0.77 وبتحرف معياري بلغ 2.9، ويشير إلى وجود نمو مستمر في متوسط دخل الفرد خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن الزيادة في دخل الفرد ستزيد من مستويات الادخار، وبالتالي زيادة الودائع.

-بلغ متوسط الكتلة النقدية (Finsize) من إجمالي الناتج المحلي 2.35 خلال فترة الدراسة.

3-2-4 نتائج التقدير.

أولاً: اختبار الإستقرارية لبيانات البائل

قبل تقدير النماذج باستعمال بيانات بانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لهذه البيانات، وذلك باستخدام اختبار IPS لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات بانل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظراً لأنها تتضمن محتوى معلومان مقطعي وزمني معاً،

والذي يقود الى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. وسوف يتم استخدام اختبار جذر الوحدة الأكثر شيوعاً، وهو IPS والذي يسمح بتفاوت معلمة المتغير عبر المفردات. واختبار الإستقرارية شرطين هما:

1- أن تكون المتغيرات التابعة مستقرة في الفرق الأول.

2- أن تكون المتغيرات المستقلة مستقرة على أقصى تقدير في الفرق الأول.

ومن أجل التعرف على إستقرارية بيانات البانل، قمنا بتطبيق هذا الاختبار على كل متغير وهذا باختبار فترات الإبطاء المناسبة لags بطريقة آلية لمعيار AIC، على المتغيرات المدروسة فكانت النتائج كالتالي :

جدول (4) نتائج اختبار الاستقرار IPS

المتغيرات	مستقر في المستوى	مستقر في الفرق الأول	النتيجة
PSIA	0,0762	0,0000**	I(1)
ID	0,2256	0,0000**	I(1)
ln_ta	0,5753	0,0000**	I(1)
RPSIA	0,0012**	-	I(0)
LIQ	0,0001**	-	I(0)
ROA	0,0000**	-	I(0)
ln_nis	0,0758	0,0000**	I(1)
SAIBOR	0,1094	0,0000**	I(1)
PER	0,0103**	-	I(0)
ln_ncov	0,0499**	-	I(0)
IR	0,0419**	-	I(0)
INF	0,0188**	-	I(0)
GDP_GR	0,0200**	-	I(0)
YP	0,0150**	-	I(0)
Finsize	0,4016	0,0000**	I(1)

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية (IPS) حسب معطيات الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

نجد أن المتغيرات التابعة (ID-PSIA): مستقرة في الفرق الأول عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ووجدت المتغيرات المستقلة

(Finsize – SAIBOR - ln_nis - ln_ta) مستقرة في الفرق الأول،

وبقية المتغيرات المستقلة (YP - GDP_GR - INF - ir - ln_ncov - PER - LIQ - RPSIA) مستقرة في المستوى مما يدل على تحقق شروط استخدام نموذج Panel ARDL.

ثانياً: نتائج النموذج القياسي.

1- نتائج التقديرات الأولية لمحددات الودائع الاستثمارية والادخارية باستخدام طريقتي PMG MG

جدول (5) نتائج تقدير نموذج Panel ARDL باستخدام طريقتي PMG, MG

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر بالاعتماد على مخرجات برنامج stata

من خلال القيم الموضحة في الجدول (5) والخاصة بتأثير متغيرات النموذج على الودائع الاستثمارية طويلة الاجل يمكن استنتاج ما يلي:

-يوجد تأثير سلبي وذا معنى إحصائي بنسبة 5% لمعدل عائد الودائع الاستثمارية RPSIA على حجم الودائع باستخدام طريقة PMG*. وهذه النتيجة هي عكس ما افترضناه سابقا في وجود علاقة إيجابية بين الودائع الاستثمارية ونسبة العائد على هذه الودائع، أي أنه كلما زاد العائد الذي يتحصل عليه اصحاب الودائع زاد اجمالي حجم الودائع طويلة الاجل. ويمكن تفسير هذه النتيجة من جانب الطلب على الموارد في المصارف حيث ان العائد يعتبر بالنسبة لها تكاليف وأي زيادة فيها يؤدي الى انخفاض في العائد الراجع للمصرف وبالتالي ينخفض طلب المصرف على الودائع الاستثمارية. ومما يدعم هذه الفرضية ان المصارف الإسلامية السعودية وخاصة مصرف الراجحي تعتمد موارده خاصة على الودائع الجارية التي ليس عليها عائد بحكم ضمان المصرف لقيمتها الاسمية والودائع الاستثمارية تعتبر سلعة بديلة للودائع الجارية وأي زيادة في تكلفة هذه السلعة يجعل المصرف يميل أكثر الى الودائع الجارية في جمع موارده مما يخفض نسبة الودائع لأجل في اجمالي الودائع.

-حسب الجدول أعلاه، يتضح ان الزيادة في حجم المصرف الإسلامي In_ta لها تأثير موجب على حجم الودائع الاستثمارية وبمعنوية إحصائية عالية جدا (1%). وهذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي لحجم المصرف وقدرته على جمع الودائع لأجل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة المصرف كبير الحجم على التوسع في التمويل وبالتالي حاجته الى موارد مالية لأجل تتناسب مع حجم معاملاته.

ومن ناحية أخرى فإن المصارف كبيرة الحجم لها قدرة تنافسية قوية تمكنها من استقطاب المودعين وأخذ نصيبها من سوق الودائع بدرجة تتناسب مع حجمها. ولكن يجب أخذ هذه النتيجة بشيء من التحفظ والاحتراز لأنها تتناقض مع الاحصائيات المقطعية التي تدل على ان مصرف الراجحي بالرغم من انه من أكبر المصارف الإسلامية ويمثل لوحده 60% من اجمالي

*استخدام طريقة MG تعطي نتائج غير معنوية ولكن علامة المعامل سلبية مما يعزز نتيجة العلاقة العكسية بين المتغيرين.

أصول المصارف الإسلامية تمثل الودائع لأجل فقط 7% من إجمالي أصوله خلال فترة الدراسة بينما المصارف الإسلامية الثلاثة الأخرى وبالرغم من صغر حجمها فإن نسبة الودائع الاستثمارية عندها من إجمالي أصولها تمثل 34%.

BASIC SPECIFICATION		
PSIA	PMG	MG
ec	-0.205*	-0.545***
	(0.120)	(0.126)
LD.PSIA	0.00991	0.150
	(0.119)	(0.131)
D.ln_ta	0.690	0.633
	(1.121)	(1.184)
D.RPSIA	-3.874**	-1.922
	(1.686)	(1.614)
D.LIQ	0.0737	0.100
	(0.113)	(0.0969)
D.ROA	-1.068	-1.282
	(1.653)	(2.019)
D.ln_nis	-0.0427	-0.0286
	(0.0730)	(0.0630)
ln_ta	3.463***	1.589
	(0.640)	(1.406)
RPSIA	1.513	-3.693**
	(1.572)	(1.818)
LIQ	-0.401***	-0.233
	(0.133)	(0.152)
ROA	-3.222	-0.997
	(2.742)	(1.378)
ln_nis	-0.399***	-0.149
	(0.0842)	(0.112)
Constant	-1.575*	-2.116
	(0.925)	(2.015)
Hausman test	3.61	-
	(0.606)	
Observations	167	167

ويمكن تفسير هذا التناقض بين نتيجة النموذج القياسي ونتائج البيانات المقطعية بوجود علاقة غير خطية بين حجم المصرف وحجم الودائع الاستثمارية،

أي ان الزيادة في حجم المصرف يمكن ان تؤدي في البداية الى الزيادة في حجم الودائع الادخارية لان المصرف في مستوى معين من الحجم لا يمكن له استقطاب جزء كبير من الودائع الجارية لان سوق هذه الودائع يسيطر عليه المصارف الكبيرة والمعروفة في السوق وبالتالي لم يبقى امام هذا المصرف الا الاستثمار في جلب الودائع لأجل. وإذا تعدى حجم المصرف مستوى معين فإنه في هذه الحالة تصبح له القدرة على استقطاب الودائع الجارية الأقل تكلفة وأكثر مردودية على حساب الودائع لأجل. أي انه إذا زاد حجم المصرف لمستوى معين فإن العلاقة بين حجم المصرف وحجم الودائع الاستثمارية تنقلب من سالبة الى موجبة. ولكن هذه النتيجة لم تظهر في النموذج السابق الذي افترض فقط وجود علاقة خطية بين حجم المصرف وحجم الودائع لأجل.

-يوجد تأثير سلبي لمتغير السيولة LIQ وحجم الودائع لأجل. وهذه النتيجة هي عكس فرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي للسيولة النقدية على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك نتيجة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته نحو مودعيه وخاصة المتعلقة بعمليات السحب. ويمكن تفسير هذا التنفيذ للفرضية بظاهرة فائض السيولة في المصارف الإسلامية حيث بينت العديد من الدراسات ان المصارف الإسلامية تعاني من فائض سيولة كبير جدا نتيجة كبر حجم الودائع وقلة فرص استخدامها في مشاريع تستجيب للشروط الشرعية والجدارة الائتمانية. وهذا الفائض من شأنه ان يؤثر سلبا على رغبة المصارف في استقطاب ودائع استثمارية وادخارية مكلفة للمصرف لأنه غير قادر على توظيفها في استخدامات طويلة الاجل. ولقد بينت (Boukatem & Djelassi , 2020, pp. 206-219) في دراسة حول إدارة السيولة في المصارف السعودية أن المصارف الإسلامية السعودية لديها أصول سائلة تقدر ب 26% من اجمالي أصول المصارف الإسلامية بينما المصارف التقليدية السعودية تحتفظ فقط ب 16% من أصولها في شكل أصول سائلة. وبينت الدراسة كذلك ان المصارف الإسلامية السعودية هي دائن في السوق النقدي حيث ان الأصول التي تملكها على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تمثل 5 مرات التزامات المصارف الإسلامية نحو البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وكل هذه المعطيات تشير الى امتلاك المصارف الإسلامية معدلات كبيرة من الأصول السائلة مما يؤثر على ربحيتها وبالتالي قدرتها على دفع معدلات عائد للعملاء تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالودائع لأجل.

-يوجد تأثير سلبي لعدد فروع المصارف الإسلامية In_nis على حجم الودائع لأجل. وهذه النتيجة هي عكس فرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي لزيادة عدد الفروع على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك نتيجة قدرة المصرف على الاقتراب من عملاءه وتفهم احتياجاتهم وبالتالي استقطاب أكبر عدد منهم.

ولكن يجب أخذ نتيجة النموذج القياسي بكثير من التحفظ لأنه كما سنرى فيما بعد ان علامة هذا المتغير تصبح موجبة عند استخدامنا لنماذج تقديرية أكثر واقعية تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات في الاجلين القصير والطويل وتأخذ بعين الاعتبار كذلك العديد من المتغيرات ذات علاقة بتطور سوق الودائع مثل وجود المصارف التقليدية ومتغيرات اقتصادية أخرى مثل الدخل والنمو الاقتصادي.

2- نتائج تقديرات المدى القصير والمدى الطويل لمحددات الودائع الاستثمارية والادخارية باستخدام طريقة مقدر وسط المجموعة (MG) ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (PMG).

تبين نتائج التقدير المرفقة في الجدولين (6) وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج كما يظهر ذلك جليا من خلال العلامة السالبة والمعلمة المعنوية لعامل تصحيح الخطأ ECT. ويتضح كذلك في هذين الجدولين تأثير متغيرات النموذج على حجم الودائع الاستثمارية في المدى البعيد (العمود الأول في كل معادلة) وفي المدى القصير (العمود الثاني في كل معادلة) في المصارف الإسلامية السعودية. والمعادلات من 1 الى 4 تهدف أي تقدير تأثير المتغيرات المالية والمتغيرات التي لها علاقة بخصوصية المصرف على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية. بينما توضح بقية المعادلات من 5 الى 8 تأثير المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية.

فيما يخص التعليق على النتائج ولتوضيح أهميتها سنقوم بتحليل نتائج كل المعادلات في الاجلين القصير والبعيد.

جدول (6) نتائج تقديرات المدى القصير والمدى الطويل لمحددات الودائع لأجل (الاستثمارية والادخارية)

PSIA	المعادلة 1	المعادلة 2	المعادلة 3	المعادلة 4
ec	-0.300* (0.172)	-0.385** (0.186)	-0.348** (0.169)	-0.377** (0.178)
LD.PSIA	0.0737 (0.191)	0.0992 (0.191)	0.0922 (0.188)	0.0983 (0.189)
D.ln_ta	0.993 (1.157)	0.829 (0.962)	0.669 (1.044)	0.869 (0.964)
D.RPSIA	-4.776** (1.946)	-3.998** (1.648)	-5.183** (2.270)	-4.549** (1.950)
D.LIQ	0.0104 (0.114)	0.00541 (0.105)	0.00124 (0.105)	-0.00613 (0.108)
D.ROA	-1.752 (1.997)	-0.930 (1.461)	-1.176 (1.579)	-0.791 (1.367)
D.ln_nis	-0.146 (0.130)	-0.133 (0.0872)	-0.123 (0.0895)	-0.146 (0.0906)
D.PER	- 0.000603 (0.317)	-0.277 (0.400)	-0.240 (0.392)	-0.320 (0.400)
D.ln_ncov	-0.148 (0.188)	-0.141 (0.164)	-0.165 (0.178)	-0.133 (0.183)
D.IR		- 0.0125**		- 0.00911*

				*			*
				(0.00162)			(0.00372)
D.SAIBOR						-	-0.00142
						0.00409*	
						(0.00228)	(0.00409)
ln_ta	2.468*		2.596*		2.158***		2.342*
	**		**				**
	(0.513)		(0.384)		(0.435)		(0.426)
RPSIA	0.226		-		-		-
			5.131*		5.697***		6.265*
			**				**
	(1.485)		(1.500)		(1.711)		(1.594)
LIQ	-		-		-		-
	0.122*		0.104*		0.0775**		0.0846
	**		**				**
	(0.0363)		(0.0304)		(0.0366)		(0.0350)
ROA	0.443		-0.827		-		-0.725
					0.568		
	(1.266)		(1.130)		(1.367)		(1.415)
ln_nis	0.0159		0.0535		0.0691**		0.0687
			***		*		***
	(0.0111)		(0.0122)		(0.0160)		(0.0149)
PER	0.193		1.316*		1.181***		1.342*
			**				**
	(0.259)		(0.344)		(0.332)		(0.335)
ln_ncov	-0.108		-		-		-
			0.238*		0.227**		0.258*
			*				**
	(0.134)		(0.0966)		(0.104)		(0.0988)

IR			0.0486 ***				0.0233	
			(0.011 4)				(0.017 8)	
SAIBOR					0.05 19** *		0.0334 *	
					(0.01 20)		(0.017 8)	
Constant		-1.902*		-2.585**		-1.912**		-2.238**
		(1.077)		(1.230)		(0.915)		(1.043)
LR		34.6***		48.7***		50.4***		53.8***
Observations	167	167	167	167	167	167	167	167

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر بالاعتماد على مخرجات برنامج stata

تابع جدول (6) نتائج تقديرات المدى القصير والمدى الطويل لمحددات الودائع لأجل (الاستثمارية والادخارية)

PSIA	المعادلة 5	المعادلة 6	المعادلة 7	المعادلة 8
ec	- 0.383 **	- 0.408**	- 0.421* *	- 0.368*
	(0.164)	(0.183)	(0.197)	(0.188)
LD.PSIA	0.052 4	0.0618	0.0483	0.0398
	(0.164)	(0.173)	(0.164)	(0.135)
D.ln_ta	1.606	1.193	1.714	0.996
	(1.249)	(1.041)	(1.243)	(1.615)
D.RPSIA	- 3.010 *	-3.864*	- 3.712*	-2.936
	(1.751)	(2.241)	(2.239)	(2.069)
D.LIQ	0.026	0.0181	0.0110	0.0568

		0					
		(0.094 9)		(0.0970)		(0.103)	(0.116)
D.ROA		-0.720		0.0331		-0.487	- 0.0384
		(1.046)		(0.520)		(0.882)	(0.334)
D.ln_nis		- 0.052 6		-0.0929		0.0027 1	0.0491 **
		(0.060 9)		(0.111)		(0.062 7)	(0.022 8)
D.PER		- 0.054 3		-0.158		-0.102	
		(0.356)		(0.401)		(0.378)	
D.ln_ncov		- 0.037 6		-0.154		- 0.0711	
		(0.251)		(0.247)		(0.255)	
D.IR		- 0.012 5*				- 0.0112	
		(0.006 75)				(0.007 23)	
D.SAIBOR				0.00405		0.0058 9	- 0.0062 2
				(0.0069 0)		(0.006 18)	(0.004 34)
D.INF		0.005 01		- 0.00164		0.0059 3	0.0050 0
		(0.005 76)		(0.0027 3)		(0.005 26)	(0.007 99)
D.GDP_GR		- 0.000 849		- 0.00052 0		- 0.0012 7	- 0.0003 57
		(0.001 45)		(0.0018 9)		(0.001 65)	(0.001 16)
D.YP		- 0.001		0.00076 6		- 0.0011	- 0.0019

		80				7		0
		(0.00271)		(0.00202)		(0.00265)		(0.00212)
D.Finsize		-0.00267		0.000213		-0.00406		-0.0218
		(0.0103)		(0.00763)		(0.00582)		(0.0146)
ln_ta	2.584** *		2.563** *		2.406** *		4.357** *	
	(0.429)		(0.403)		(0.395)		(0.636)	
RPSIA	-6.698** *		-6.928** *		-5.689** *		-6.884** *	
	(1.337)		(1.072)		(1.024)		(1.130)	
LIQ	-0.135** *		-0.0911* *		-0.111** *		-0.233** *	
	(0.0415)		(0.0422)		(0.0432)		(0.112)	
ROA	1.092		-0.487		0.689		-0.632	
	(1.586)		(1.637)		(1.770)		(2.155)	
ln_nis	0.0528** **		0.0619* **		0.0557* **		-0.267** *	
	(0.0166)		(0.0158)		(0.0156)		(0.0610)	
PER	0.0993		0.355		0.100			
	(0.381)		(0.282)		(0.274)			
ln_ncov	-0.337** **		-0.337** *		-0.238** **			
	(0.146)		(0.115)		(0.114)			
IR	0.0169				-0.0259* *			
	(0.0140)				(0.0140)			
SAIBOR			0.0249* **		0.0349* **		0.0103* *	
			(0.00842)		(0.00983)		(0.00576)	
INF	0.00814		0.00907* *		0.0120* *		0.0252* **	

	(0.0067 1)		(0.0049 9)		(0.0052 7)		(0.0055 0)	
GDP_GR	0.00060 4		3.46e- 05		- 0.00069 6		0.00084 5	
	(0.0013 0)		(0.0010 1)		(0.0010 0)		(0.0012 6)	
YP	- 0.00455 **		- 0.00565 ***		- 0.00653 ***		- 0.0113* **	
	(0.0022 7)		(0.0017 7)		(0.0018 0)		(0.0021 0)	
Finsize	0.0433* **		0.0380* **		0.0427* **		0.0616* **	
	(0.0126)		(0.0105)		(0.0094 0)		(0.0125)	
Constant		- 2.071 **		- 2.265**		- 2.374* *		- 4.132* *
		(0.903)		(1.044)		(1.144)		(2.114)
LR		89.05 ***		91.3***		100.6* **		58.13* **
Observations	167	167	167	167	167	167	167	167

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر بالاعتماد على مخرجات برنامج stata

من خلال القيم الموضحة في المعادلات (من 1 الى 8) جدولي (6) والخاصة بتأثير متغيرات النموذج على حجم الودائع لاستثمارية والادخارية في المدى القصير وفي المدى البعيد في المصارف الإسلامية السعودية يمكن استخلاص النتائج التالية: وجود تأثير سلبي وذا معنى إحصائي لمعدل عائد الودائع الاستثمارية RPSIA على حجم هذه الودائع في الاجلين القصير والطويل وذلك في كل المعادلات باستثناء المعادلة الأولى وفي الاجل الطويل.

وهذه النتيجة هي عكس ما افترضناه سابقا في وجود علاقة إيجابية بين الودائع الاستثمارية ونسبة العائد على هذه الودائع، أي أنه كلما زاد العائد الذي يتحصل عليه اصحاب الودائع زاد اجمالي حجم الودائع طويلة الاجل. ويمكن تفسير هذه النتيجة كما أشرنا في نتائج التقديرات الأولية من جانب الطلب على الموارد في المصارف حيث ان العائد يعتبر بالنسبة لها تكاليف وأي زيادة فيها يؤدي الى انخفاض في العائد الراجع للمصرف وبالتالي ينخفض طلب المصرف على الودائع الاستثمارية.

-وجود علاقة موجبة بين حجم المصرف In_ta وحجم الودائع الاستثمارية في الاجل الطويل في كل المعادلات دون استثناء. وهذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي لحجم المصرف وقدرته على جمع الودائع لأجل. وتم تفسير هذه النتيجة كما اشرنا في نتائج التقديرات الأولية بقدرة المصرف كبير الحجم على التوسع في التمويل وبالتالي حاجته الى موارد مالية لأجل تتناسب مع حجم معاملاته. ومن ناحية أخرى فإن المصارف كبيرة الحجم لها قدرة تنافسية قوية تمكنها من استقطاب المودعين وأخذ نصيبها من سوق الودائع بدرجة تتناسب مع حجمها.

-وجود علاقة سالبة بين مؤشر السيولة المصرفية LIQ والودائع الاستثمارية والادخارية في الاجل الطويل في كل المعادلات. وهذه النتيجة هي عكس فرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي للسيولة النقدية على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك نتيجة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته نحو مودعيه وخاصة المتعلقة بعمليات السحب. ويمكن تفسير هذا التنفيذ للفرضية بظاهرة فائض السيولة في المصارف الإسلامية كما سبق و اشرنا في نتائج التقديرات الأولية.

-وجود علاقة موجبة بين عدد فروع المصرف الإسلامي In_nis وحجم الودائع الاستثمارية في الاجل الطويل وذلك في أغلبية المعادلات. وهذه النتيجة هي مطابقة لفرضية الدراسة التي تنص على التأثير الإيجابي لزيادة عدد الفروع على حجم الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك نتيجة قدرة المصرف على الاقتراب من عملاء وتفهم احتياجاتهم وبالتالي استقطاب أكبر عدد منهم، ونشير هنا إلى أن هذه النتيجة هي عكس نتائج نموذج التقديرات الأولية حيث سبق لنا وأشرنا في تحليل نتائج نموذج التقديرات الأولية إلى وجوب النظر الى التأثيرات في المدى الطويل والقصير والأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات ذات العلاقة بتطور سوق الودائع.

- غياب أي تأثير للعائد على الأصول ROA على الودائع الاستثمارية والادخارية وذلك في الاجلين القصير والبعيد.

-وجود علاقة موجبة ذات معنى احصائي بين حصة البنوك التقليدية PER من إجمالي أصول القطاع المصرفي والودائع الاستثمارية والادخارية في الاجل الطويل في المعادلات 2 و 3 و 4 فقط.

-وجود علاقة سالبة وذات معنى احصائي بين عدد فروع المصارف التقليدية In_conv والودائع الاستثمارية والادخارية في الاجل الطويل في اغلب المعادلات (باستثناء المعادلة الأولى حيث ان المعامل ليس له معنى احصائي)

-وجود تأثير سالب لسعر الفائدة ir في البنوك التقليدية على الودائع الاستثمارية والادخارية في المصارف الإسلامية في الاجل القصير (المعادلات 2 و 4 و 5) ومتعارضة في الاجل الطويل حيث ان علامة المعامل موجبة في المعادلة 2 وسالبة في المعادلة 7. وهذه النتائج تجعلنا نقرّ بالعلاقة العكسية بين سعر الفائدة في البنوك التقليدية وحجم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية خاصة في الاجل القصير لأن المصارف الإسلامية غير قادرة في فترة وجيزة تغيير معدل عائداتها للعملاء نظرا لعدم قدرتها على تغيير نسبة توزيع الأرباح بعد امضاء عقود المضاربة مع المودعين. ولكن في الاجل المتوسط والبعيد يمكن للمصارف الإسلامية الرفع في نسبة عائدات العملاء لمواجهة التغيرات الحاصلة في سوق الودائع وخاصة المنافسة السعرية للبنوك التقليدية. -عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة بين البنوك SAIBOR في السوق النقدي والودائع الاستثمارية والادخارية في المصارف الإسلامية في الاجل القصير في أغلب المعادلات التي يوجد فيها هذا المتغير كمتغير مستقل (ما عدى المعادلة 3).

ولكن يوجد تأثير موجب لهذا المتغير في الاجل الطويل في كل المعادلات ذات الصلة بهذا المتغير المستقل. وهذه النتائج تجعلنا نقرّ بوجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين سعر الفائدة بين البنوك وحجم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. اما بالنسبة لتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على حجم الودائع الاستثمارية فإن يمكن استخلاص النتائج التالية:

-لا توجد علاقة قصيرة المدى بين كل من المستوى العام للأسعار INF والنمو الاقتصادي GDP_GR ومتوسط دخل الفرد YP وحجم القطاع المالي Finsize من جهة وحجم الودائع الاستثمارية من جهة ثانية.

-توجد علاقة موجبة في الاجل الطويل بين مستوى الأسعار INF وحجم الودائع الاستثمارية والادخارية (المعادلات 6 و7 و8)

-توجد علاقة سالبة في الاجل الطويل بين متوسط دخل الفرد YP وحجم الودائع الاستثمارية والادخارية في كل المعادلات التي يوجد فيها هذا المتغير كمتغير مستقل.

-توجد علاقة موجبة في الاجل الطويل بين حجم القطاع المالي Finsize وحجم الودائع الاستثمارية والادخارية في كل المعادلات التي يوجد فيها هذا المتغير كمتغير مستقل.

4- خاتمة الدراسة

ختم هذه الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على محددات الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية والتي لها علاقة مباشرة بسوق الودائع المصرفية بالإضافة إلى محددات لها علاقة بالبيئة التي تعمل فيها، من خلال المعطيات الإحصائية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية لهذه المصارف وبعض الجهات ذات العلاقة، وذلك باستعمال المنهج التجريبي القياسي بطريقة المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel-data).

أن معرفة هذه المحددات والعوامل المؤثرة فيها، سيكون له أكبر الأثر في تنمية واجتذاب الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية، من خلال إفادة متخذي القرار في المصارف الإسلامية السعودية والجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل المصرفي كمؤسسة النقد (البنك المركزي) للتحكم في مسارها وتوجيهها حسب الأهداف المرجوة، ويمكن استعمال هذه المحددات كأداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للتأثير على مستوى الودائع، وعلى بناء علاقة وطيدة وطويلة المدى بينها وبين مختلف الأطراف التي تشارك في العملية التمويلية من مودعين ومقرضين مما يجعل هذه المصارف أكثر استقرارا ومساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة الى نتائج وتوصيات كما يلي:

1-4 النتائج

1- يؤثر معدل العائد على الودائع الاستثمارية سلباً على حجم الودائع لأجل، وذلك يعود إلى جانب الطلب على الموارد في المصارف حيث ان العائد يعتبر بالنسبة لها تكاليف وأي زيادة فيها يؤدي الى انخفاض في العائد الراجع للمصرف وبالتالي ينخفض طلب المصرف على الودائع.

- 4- وجود تأثير إيجابي وذا معنى إحصائي عالي لحجم المصرف في الأجل الطويل، وقدرته على جذب الودائع لأجل، ولكن يجب أخذ هذه النتيجة بشيء من التحفظ والاحتراز لأنها تتناقض مع الاحصائيات المقطعية التي تدل على ان مصرف الراجحي بالرغم من انه من أكبر المصارف الإسلامية تمثل الودائع لأجل فقط 7% من اجمالي أصوله خلال فترة الدراسة بينما المصارف الإسلامية الثلاثة الأخرى وبالرغم من صغر حجمها فإن نسبة الودائع الاستثمارية عندها من اجمالي أصولها تمثل 34%.
- 5- وجود تأثير سلبي لمتغير السيولة وحجم الودائع لأجل وتفسير ذلك يعود إلى ظاهرة فائض السيولة في المصارف الإسلامية الذي من شأنه ان يؤثر سلبياً على رغبة المصارف في استقطاب وادائع استثمارية وادخارية مكلفة للمصرف لأنه غير قادر على توظيفها في استخدامات طويلة الاجل.
- 6- وجود تأثير ايجابي لزيادة عدد فروع المصارف الإسلامية على حجم الودائع لأجل في الاجل الطويل.
- 7- غياب أي تأثير للعائد على الأصول على الودائع لأجل في الاجلين القصير والبعيد.
- 8- وجود تأثير سالب لسعر الفائدة في البنوك التقليدية على الودائع الاستثمارية والادخارية في المصارف الإسلامية، خاصة في الاجل القصير.

2-4 التوصيات.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

أهم توصيات الدراسة:

- قيام المصارف الإسلامية السعودية بوضع استراتيجيات للابتكارات المالية ذات مردودية عالية تمكنها من تحفيز الأفراد على توجيه مذكراتهم المالية نحو الودائع الاستثمارية ومن منافسة البنوك التقليدية.
- يمكن للمصارف الإسلامية تحقيق ما سبق عن طريق انتهاز المضاربة والمشاركة كصيغ أساسية في عملياتها التمويلية والاستثمارية لأنها أكثر عائد من صيغ التمويل بالمداينات مثل المرابحة والاجارة وكونها الأقدر على حفز المستثمرين على الاستثمار طويل الأجل، من خلال رفع الكفاءة الحدية لرأس المال المشارك في العملية الاستثمارية نتيجة لتحمل جزء من التكلفة العملية، وأيضا لمشاركة المصرف للمستثمرين في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية، وما تعود به بالنفع على المجتمع وعلى المصرف وعلى العملاء، مما يعزز فرصها في البقاء والنمو والمنافسة.
- سعي المصارف الإسلامية الى تأسيس كيانات مصرفية كبيرة (الاندماجات) قادرة على المنافسة ومواجهة المخاطر الائتمانية المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركات عن طريق تعزيز رأس المال وترشيد الإنفاق عبر خفض التكاليف والمصروفات، مما يسهم في زيادة هوامش الربح وتعزيز كفاءة ومثانة القطاع المصرفي.
- والحصول على مزايا تتعلق بالضمانات وتوزيع المخاطر، ففي حالة الاندماج تتوسع قاعدة الضمانات وبالتالي تقل المخاطر وتتوزع بين مجموعة من الأنشطة المتنوعة.

- حاجة المصارف الإسلامية إلى وضع استراتيجية للتقليل من فائض السيولة الذي يحول دون تطور الودائع الاستثمارية ويمكن أن يساعده في ذلك وجود بنك مركزي يساهم في إيجاد أدوات وأسواق مالية قادرة على توفير السيولة على أسس شرعية.

5- قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

- أبو زيد، محمد عبدالمنعم. (1996م). الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. المعهد العالمي للفكر.
- أمين، عبدالله خالد، و سعيان، حسين سعيد. (2011). العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الجديدة. عمان، الاردن: دار وائل.
- آل شبيب، دريد كامل، و العوامرة، محمد حسن. (2014م). تقييم أعمال المصارف الإسلامية في الاردن خلال الازمة المالية العالمية من وجهة نظر العاملين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الإسلامية، عدد33.
- حداد، أكرم، وهذلول، مشهور. (2005م). النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري (المجلد 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- خليفات، مروان. (2015). أثر العوامل الخارجية والداخلية على نمو الودائع في المصارف الإسلامية. رسالة دكتوراة- جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الاردن عمان.
- دنيا، شوقي أحمد. (1997م). التضخم مدخل نظري لمفهومه وأسبابه أثاره. مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد 1، عدد2.
- دوابة، أشرف محمد. (2005). نحو سوق مالية اسلامية. مؤتمر فلسفة النظام الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، القاهرة، اكااديمية السادات للعلوم الادارية.
- دوابة، أشرف محمد. (2006م). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، الاسكندرية، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- راجحة، خالد. (نوفمبر، 2016). أثر محددات الودائع على تنمية الادخار وقبول الودائع في البنوك السعودية خلال الفترة (2008-2012). جامعة شقراء .
- السائح، عبد الحميد. (1984م). الفتاوى الشرعية "الجزء الأول". البنك الإسلامي الاردني.
- السلطان، فهد بن عبدالملك. (فبراير، 2016م). مفهوم الناتج المحلي الاجمالي. تم الاسترداد من مؤسسة النقد العربي السعودي متاح على الموقع: [/https://www.sama.gov.sa](https://www.sama.gov.sa)

- شحاته، حسين حسين. (2010م). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والادوات. الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة - رابطة العالم الإسلامي.
- الشبيلي، يوسف بن عبدالله. (2011م). التمويل بالمشاركة - الآليات العملية لتطويره. التمويل بالمشاركة - الآليات العملية لتطويره، ابو ظبي: الندوة الثالثة لمصرف أبو ظبي الإسلامي.
- الشوربي، عبد الحميد، و الشوربي، محمد. (2010م). إدارة مخاطر التعثر المصرفي. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- صوان، محمود حسن. (2013م). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (المجلد 3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- الصعدي، إبراهيم أحمد. (1981م). المصارف الإسلامية "مصادر الاموال و استخداماتها و موقفها من السياسة الانمائية للبنوك التجارية مع دراسة بعض المشاكل المحاسبية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- عبد البارى، مشعل. (2005م). آليات تطوير المصارف والشركات الإسلامية . رؤية جديدة للصكوك الإسلامية، الكويت: المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني.
- عرقوب، نبيلة. (2013م). محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي "دراسة نظرية وقياسية 1970-2008"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- العجلوني، محمد محمود. (2010م). البنوك الإسلامية "أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية". عمان، الاردن: دار وائل.
- العقول، محمد علي. (2011م). المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية. عمان: المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت.
- فهمي، حسين كامل. (العدد 9، 1415 هـ). الودائع المصرفية-حسابات المصارف. مجمع الفقه الإسلامي.
- الكبيسي، حمد عبيد. (1996م). الودائع المصرفية حسابات المصارف "ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي". الودائع المصرفية حسابات المصارف، جدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي.
- كمال، سامي يوسف. (2013م). بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية. تم الاسترداد من <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>
- الكفراوي، عوف محمود. (1998م). البنوك الإسلامية النقود والبنوك قس النظام الإسلامي. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- القرى، محمد علي. (2005). البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر. البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر، المملكة العربية السعودية: منتدى الفكر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. (2017م)، كوالالمبور، ماليزيا، متاح على الموقع: https://www.ifsb.org/ar_contact.php
- مصري، أنس زاهر رزق. (2015م). تحديات المصارف الإسلامية ومعالجتها "نماذج تطبيقية مختارة"، رسالة دكتوراة. اربد، الاردن: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.
- مفتاح، صالح، و عمري، ريمة. (2012م). الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر: جامعة قالة الجزائر.
- نزال، عبدالله ابراهيم، و الوادي، محمود حسين . (2010م). الخدمات في المصارف الإسلامية "آليات تطوير عملها" (المجلد 1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مشهور، نعمت عبد اللطيف. (1993م). الزكاة والأسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (1419هـ). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 1419 هـ - 1998م. المنامة، مملكة البحرين: ابوفي، متاح على الموقع: aaoifi.com.
- الويفاتي، بشير محمد. (2000م). مقدمة في علم الاقتصاد الجزئي والكلي (المجلد 3). طرابلس، ليبيا: دار الكتب الوطنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Abduh, M., & Sukmana, R. (2011). Deposit Behaviour In Indonesia Islamic Banking: Do Crisis And Fatwa Matter. *Indonesia, Bandung: Padjajaran University*.
- Ergec, E., & Arslan, B. (2013, 12 6). *Impact of interest rates on Islamic and conventional banks: The Case of Turket*. From MPRA: <http://mpr.aub.uni-muencheh.de>.
- Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011, 3). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. *Romanian Economic Journal, XIV*.
- Pesaran, M., & Smith, R. (1995). Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels. *Journal of Econometrics*, pp. 79-113.

- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (1999).) Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. *Journal of the American Statistical Association*, pp. 621-634.
- Rama, A., & Kassim, S. (2013, 4). , Analyzing Determinates of Assets and Liabilities in Islamic Banks Evidence from Indonesia, *Review of Islamic Economics, Finance, and Banking. Indonesia*.
- Beyaert, A., & Maximo , C. (2008). ‘TAR Panel Unit Root Tests and Real Convergence. *Review of Development Economics* 12(3)., pp. 81-686.
- Boukatem and Djelassi (2020): Liquidity risk in the Saudi banking system: Is there any Islamic banking specificity? *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Volume 77, Pages 206-219.
- Ford, G. S., John , D. J., & Audrey, D. K. (2006). Misleading Inferences from Panel Unit Root Tests. A Comment’. *Review of International Economics* 14(3), pp. 11-508.
- William, H. G. (2002). *Econometric Analysis: Chapter 13 Model for Panel Data*, 5th. ed. Prentice Hall.